

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 396 @ الهنديّة . الشّرّ نبيّ لالليّ) . الرّابعّة : بالملّك (انظر شرح المادّة 442) . - * * * * * (المادّة 431) يسوّغ لالشّرّ يكيّن أن يؤجّر مالههما الممّسّ ترك لآخر معاً . أيّ يجوز لالشّرّ يكيّن ، أو الشّرّ كاء أن يؤجّر أو مالههم من أجنيبيّ بعقد واحد ، أو أن يؤجّر أحد الشّرّ كاء حصّته من شرّكائه الآخرين معاً . وفي هذه الحال لا شيءوع فإذا فُسّخت الإجارة في حصّة أحد الشّرّ يكيّن بوفاته بقيت الإجارة ساريّة في النّصف الثّاني (انظر شرح المادّة السّابقة) . (الدّرر) . وقد وضعت هذه المادّة للاحتراز عن إيجار كلّ من الشّرّ كاء ممّسّ أخيراً عن الآخر ؛ لأنّ الشّرّ يكيّن إذا آجر كلّ من مالههما ماله من شخص على انفراد فالإجارة فاسدة لتفريق الصّفقة (انظر المادّة 429) . أمّا إيجار أحد الشّرّ يكيّن المال كلّاه فسيأتى حكمه في المادّة (1077) وليس المراد من قولنا (شخص آخر) اشتراط كون الممّسّ تأجير واحدًا ولا للاحتراز عن الممّسّ تأجيرين الممتدّ دين . فلو آجر الشّرّ يكيّن مالههما من اثنين أو أكثر بعقد واحد صحّت الإجارة وكان ذلك جائزاً . - * * * * * (المادّة 432) يجوز إيجار شيء واحد لشخصين وكلّ من مالههما لو أعطى من الأجرة مقدّار ما ترتّب على حصّته لم يطالب بأجرة حصّة الآخر ما لم يكن كفيلًا له . يعنى يجوز إيجار شيء واحد ملك لإنسان واحد من اثنين ، أو أكثر بعقد واحد ؛ لأنّ العقد هنا مضاف إلى الجميع ولا شيءوع بين الممّسّ تأجيرين ؛ فلا مانع من الإجارة وإنّما الشّئوع في تملّك الممنفعة بين الممّسّ تأجيرين وهذا ليس مانعاً للإجارة . كما لو آجر إنسان داره من اثنين معاً وقبلا الإجارة فالإجارة صحيحة ؛ لأنّ العقد واحد أمّا لو قبل الإجارة أحداهما فقط ؛ فلا تصح . ويتفرّع على أجرة

الْأَشْخَاصِ الْمُتَعَدِّ دَيْنِ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ : (1) صَيْرُورَةُ كُلِّ مِّنِ
 الْمُؤَسَّتِ أَجْرَيْنَ مَالِكًا لِنِصْفِ الْمُتَنَفِّعَةِ الشَّائِعَةِ وَلِلذَلِكَ لَيْسَ
 لِأَحَدِ الْمُؤَسَّتِ أَجْرَيْنَ قِسْمَةً الْمُأْجُورِ بَيْنَهُمَا بِفِصَالٍ كَسِتَارِ
 أَوْ غَيْرِهِ . (2) إِذَا شَرَطَ مُؤَسَّتٌ أَجْرُ حَانُوتٍ مَعًا أَنْ يُقِيمَ
 أَحَدُهُمَا فِي جَانِبٍ مِنْهُ وَالْآخَرُ فِي جَانِبٍ آخَرَ فَهَذَا الشَّرْطُ لَاغٍ
 كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَإِنْ كَانَ هَذَا الشَّرْطُ مَعَ الْآخَرِ فَسَدَ الْعَقْدُ (3)
 الْهَنْدِيَّةُ . فِي الْبَابِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ) . (3) لَيْسَ لِأَحَدِ
 الشُّرَكَاءِ مَنَعُ الْآخَرِ مِنْ اتِّخَاذِ أَجِيرٍ لِنَفْسِهِ فَقَطْ إِلَّا إِذَا
 كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بَيِّنٌ عَلَيْهِ ; فَلَهُ مَنَعُهُ . (4) إِذَا كَانَتْ
 أَمْتِعَةٌ أَحَدِ الشُّرَكَائِ يَكِينُ تَزِيدُ عَنْ أَمْتِعَةِ الْآخَرِ وَفِي ذَلِكَ
 ضَرَرٌ عَلَى الشُّرَيْكَ الثَّانِي ; فَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ وَضْعِهَا (اُنْظُرْ
 الْمَادَّةَ 20) (5) إِذَا رَأَى الشُّرَيْكَانِ عَدَمَ إِمْكَانِ الِانْتِفَاعِ
 بِالْمَأْجُورِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا مَا بَقِيََا مُشْتَرَكِيْنِ مَعًا ;
 فَلَهُمَا إِجْرَاءُ الْمُهِايَاةِ الزَّمَانِيَّةِ فِي الْمَأْجُورِ . أَمَّا إِذَا
 لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى الْمُهِايَاةِ فَيَجُوزُ إِجْرَاءُ الْمُهِايَاةِ فَضَاءً
 وَجَبْرًا كَمَا حَقَّقَهُ مُفْتِي الشَّامِ الْأَسْبِقُ الْمَرْحُومُ مَحْمُودُ
 حَمْزَةُ فِي رِسَالَةِ لَهُ . وَقَدْ أَوْرَدْتُ الْإِجَارَةَ هُنَا مُجْمَلَةً ;
 لِأَنَّ قَوْلَ الْمُؤَسَّتِ أَجْرَيْنَ : أَجْرُ تَكْنِصِ نِصْفِ هَذَا
 الْحَانُوتِ , أَوْ تُلْثِيْهَا وَلِلْآخَرِ نِصْفُهَا , أَوْ تُلْثِيْهَا عَلَى وَجْهِ
 التَّفْصِيلِ غَيْرُ جَائِزٍ وَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ فِيهِ ; لِأَنَّ فِي ذَلِكَ
 شَيْئًا أَيْضًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ أَجْرُ تَكْمَلِ هَذِهِ الدَّارِ سَوِيَّةً ;
 لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّفْصِيلِ .